الدروس التي يمكن تعلّمها من محاولة انقلاب 15 تموز بتركيا

أتيلا يايلا*

ملخص: مرّت ثماني سنوات على محاولة انقلاب 15 تموز (يوليو) 2016م بتركيا. تستحقّ هذه المحاولة الانقلابية اهتمامًا خاصًّا؛ نظرًا لخصائص المجموعة التي حاولت الانقلاب، ومقاومتها من قبل السياسيين والشعب. نقف في هذا التحليل على هيكل جماعة الانقلاب، والهوية الفردية والجماعية لمدبري الانقلاب، ومواقفهم وخطوطهم الأيديولوجية، وحججهم لتسويغ الانقلاب، وأشكالهم التنظيمية، واتصالاتهم وارتباطاتهم وتحالفاتهم المحلية والدولية. بعد ذلك نعرّج على كيفية صدّ محاولة الانقلاب، وهذا أمر مهمّ للغاية بالنسبة لتركيا ولدول العالم أيضًا. أخيرًا، يوضّح البحث الدروس المستفادة من هذه المحاولة الانقلابية في إطار الشرعية الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: انقلاب 15 تموز، غولن، تركيا، الديمقراطية.

*جامعة إسطنبول ميديبول، تركيا.

Lessons Learned from the July 15 Coup Attempt

ATILLA YAYLA*

ORCID NO :0000-0002-8047-3128

ABSTRACT: *Eight years have passed since the July 15 coup attempt. This coup attempt deserves special attention due to the characteristics of the group that attempted the coup and the resistance to it by politicians and the people. In this analysis, we will examine the structure of the coup group, the individual and collective identity of the coup plotters, their ideological positions and lines, their arguments to justify the coup, their organizational forms, their local and international connections, connections and alliances. After that, we will discuss how the coup attempt was prevented, which is very important for Turkey as well as for the countries of the world. Finally, the article explains the lessons learned from this coup attempt within the framework of democratic legitimacy.*

***Keywords**: July 15 coup, FETÖ, Turkey, Democracy.*

*İstanbul Medipol University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2024-(3/13)
9 - 20

DOI:10.36360/1560-013-003-001

مدخل

نُحيي في هذه الأيام ذكرى جديدة لمحاولة انقلاب 15 تموز (يوليو)، فقبل ثماني سنوات بالضبط، شهدت تركيا محاولة انقلاب دنيئة وإجرامية، قُتل فيها مئات الأشخاص، وأصيب الآلاف. ولكن رغم هذا الإجرام والقتل واجه مدبّرو الانقلاب مقاومة جديّة لأوّل مرة في تاريخ تركيا، إذ واجه الجمهور الانقلابيين في الساحات، وأماكن مختلفة. ورغم استخدام الانقلابيين السلاح، لم يتمكنوا من تخويف من قاوموا الانقلاب عزّلًا من السلاح، ورغم كل جهود الانقلابيين إلا أن محاولة الانقلاب باءت بالإخفاق.

مثل كل انقلاب، هناك أمور يلزم القيام بها لفهم محاولة انقلاب 15 تموز. لكن لعلّ من الأجدى والمفيد التركيز على خصائص مدبري الانقلاب بدلًا من التركيز على نقاط أخرى، مثل الوضع العام للبلاد، ونجاحات أو إخفاقات الحكومة الحالية، في التدابير اللازمة التي اتُّخِذت لمنع الانقلاب. ولأن كل هذه العوامل تختلف من شخص لآخر، فهي ليست قضايا يجب أن يتفق عليها الجميع، ولا يمكن تحديدها بشكل موضوعي في جميع الأوقات وفي جميع الحالات. على سبيل المثال، هل الحكومة ناجحة أم فاشلة؟ لا يمكن التوصل إلى نتيجة ترضي الجميع أو يتفق عليها الجميع. اعتمادًا على وجهة نظرك، يمكن اعتبار الحكومة ناجحة أو فاشلة. وبالمثل، من الصعب معرفة جواب التساؤل عما إذا كانت الاحتياطات اللازمة قد اتُّخِذت ضد مدبري الانقلاب كافية أم لا. إن العقلية الانقلابية يمكن أن تتطور بطريقة أو بأخرى، وبما أنه ليس من الممكن تشكيل جيش ثان ضد الجيوش، فلن يكون من الممكن منع مدبّري الانقلاب.

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد التركيز على الفاعل المدبّر للانقلاب. وفي هذه الحالة فإن بنية جماعة الانقلاب، والهوية الفردية والجماعية لمدبري الانقلاب، ومواقفهم وخطوطهم الأيديولوجية، وحججهم التي يسوّغون بها الانقلاب، وأشكالهم التنظيمية، واتصالاتهم وارتباطاتهم وتحالفاتهم المحلية والدولية- هي من بين العوامل الأساسية والعناصر الرئيسة التي يجب فحصها.

مدبّر 15 تموز (يوليو)

يُنفّذ الانقلابَ عادة بشكل كلاسيكي الجيشُ كلّه، أو المجلسُ العسكري الانقلابي داخل الجيش. عندما يحدث انقلاب في مكان ما، فإنّ أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن الوحدات العسكرية تتحرك وتزيل الحكومة الحالية بقوة السلاح. على سبيل المثال، جرى تنفيذ انقلاب عام 1960 في تركيا من قبل هيكل المجلس العسكري داخل الجيش.

وفي وقت لاحق، شارك الجيش بأكمله في الانقلاب. ومن ناحية أخرى، فإن انقلاب 1980 نفذه الجيش بأكمله ضمن التسلسل القيادي. وفي الانقلاب الأول، استولى على السلطة مجلس عسكري يسمى لجنة الوحدة الوطنية يتكون من 38 ضابطًا، بينما في انقلاب عام 1980، تولّى مستوى القيادة العليا للجيش بأكمله (رئيس الأركان العامة وقادة القوات) السلطة. وشاركوا في الانقلاب، وشاركوا في المجلس العسكري الذي استولى على السلطة.

لم تُنفَّذ محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016 بوساطة قوة عسكرية عادية، كما هو معتاد في جميع أنحاء العالم. وإن كانت الواجهات الرئيسة في الانقلاب هي الجنود. كان مدبرو الانقلاب الذين ظهروا أمام الجمهور من أفراد الجيش. وجرى استخدام المنشآت والمركبات العسكرية والأسلحة الموكلة إلى الجنود للدفاع عن الوطن أصلًا- جرى استخدامها أولًا ضدّ السياسيين، ثم ضد الجمهور.

نُشِرت الطائرات والمروحيات لتخويف الجمهور أحيانًا، ولقتله أحيانًا أخرى. قُصِفت مباني البرلمان التركي، ومباني الشرطة. لكن العقل المدبّر والمخطّط للانقلاب لم يكن من داخل المؤسسة العسكرية، بل من خارجها. وكانت محاولة الانقلاب مختلفة عن الانقلابات السابقة في هذا الصدد. وكانت قوة مدنية أو ذات مظهر مدني هي التي تقف وراء محاولة الانقلاب. وكان العقل المدبر ومركز القيادة للانقلاب خارج المؤسسة العسكرية؛ لذلك أصبح دور الجنود ثانويًا لا أساسيًّا. وهذا يتطلب أولًا فك رموز هذه القوة، وتحديد خصائصها؛ لفهم طبيعة الانقلاب الحقيقية.

كان هذا الهيكل الانقلابي جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المدني والدولة. وكانت صورتها الخارجية منظمة بعيدة كل البعد عن السياسة اليومية والمعارك السياسية، وكان يُنظَر إلى وظيفتها ومهنتها وهدفها على أنها تثقيف الشباب المتدين وإعدادهم لواجبات عامة كانوا مستبعدين منها لعقود. بدت هذه الجهة تعمل مثل الهيكل الديني، ولكن في الواقع والجوهر كانت شيئا آخر. بادئ ذي بدء، كانت مجموعة من «المعلمين»، وكانت هناك علاقة مطلقة بين الأوامر والطاعة في المجموعة.

لم يكن أعضاء المجموعة هم أولئك الذين كانوا على اتصال بالمجموعة بطريقة أو بأخرى، ولكن أولئك الذين عاشوا في المجموعة والذين تشكلت حياتهم كلها وتحكمت بها ديناميكيات المجموعة. جرى تحديد حياة أعضاء المنظمة، وبخاصة أولئك الذين يُعدَّون مهمّين، وجرى إبقاؤها تحت السيطرة في نطاق يتراوح من المدارس التي التحقوا بها إلى المهنة التي يمارسونها، ومن المكان الذي سيعيشون فيه إلى من سيتزوجون.

إن العامل الرئيس الذي دفع أعضاء المجموعة إلى التصرف ضمن التسلسل القيادي المطلق، منتهكين متطلبات الديمقراطية والقانون كافة- هو أن الولاء داخل المجموعة حل محل الولاء للسلطة السياسية الديمقراطية. من المحتمل أن حقيقة أن أعضاء المجموعة كانوا مؤمنين بشدة وآمنوا واعتمدوا على الاقتراحات القائلة بأن هذا العالم سيتم إنقاذه- قد أدّت دورًا في هذا. وهكذا، ففي حين جرى انتهاك التزام الطاعة السياسية، وهو أمر ضروري في الديمقراطيات، بشكل واضح، فقد حل محله الولاء والطاعة التي توسعت وتحولت إلى طاعة مطلقة. وعلى الرغم من أن هذا بدا وكأنه ولاء قائم على الدين، إلا أنه كان في الواقع ولاء شموليًّا نموذجيًّا.

ومن منظور آخر، كان هيكل مرتكب محاولة الانقلاب هيكلًا شموليًّا نموذجيًّا، وكانت لديه السمات الأساسية للجماعات الشمولية. في البداية، كانت فرقةً تتبع رجلًا واحدًا. اعتقد أعضاء المجموعة أن رجلًا واحدًا هو كل شيء، ولم يبق شيء خارج نطاق تفكيرهم ومدى وصولهم. كان فتح الله غولن، زعيم المجموعة، شخصًا يتجه على ما يبدو نحو العالم الآخر، الحياة الآخرة، ولم يكن له علاقة بالعالم الحالي. لقد أظهر موقفًا متواضعًا للغاية في بعض خطاباته وتصرفاته، وهذا أعطى الانطباع بأنه ليس لديه مطالب أو توقعات من هذا العالم. واتضح فيما بعد أن الأمر لم يكن كذلك. في الواقع، كان «المعلم» يعبد السلطة إلى حد ما، وكان يسعى إلى تركيز القوة، إنّه كان متعطشا للسلطة. ولكن بدلًا من أن يكون قويًّا أو أن يمتلك جزءًا صغيرًا من السلطة، كان يرغب في الحصول على السلطة المطلقة. وأظهرت جميع المؤشرات أن هذه المجموعة قامت ببناء جزر السلطة المطلقة أينما وجدت، ولم تكن لديها رغبة في تقاسم السلطة مع أي شخص أو أي فئة. وبطبيعة الحال، كان من المستحيل أن يتوافق هذا الرأي وهذا النهج مع الديمقراطية. وفي واقع الأمر، فإن رفض الجماعة الواضح للسياسة يمكن أن يُقرأ في الواقع على أنه رفض للديمقراطية.[1]

كان مريدوه يؤمنون بكل إخلاص بأهمية وقيمة تركيز السلطة في أيديهم، وفي نهاية المطاف في أيدي قادتهم. ووفقًا لهم، المهم هو أن السلطة المطلقة كانت مركزة في يد شخص واحد، هو المعلم. واعتقد أتباع المعلم أن هذا كان طريقًا للخلاص، لا لتركيا فقط، بل للعالم أجمع.

لم تكن لدى الجماعة -على عكس الجماعات الشمولية النموذجية- أيديولوجيا متطورة ومعروفة يمكنها التنافس مع الأيديولوجيات الرئيسة الأخرى. في هذه المرحلة، كان ما قاله قائد المجموعة والاتجاه الذي أشار إليه مهمًّا. لهذا السبب أو ذاك، قد تبدو الجماعة وكأنها تحتضن كل الألوان الأيديولوجية. وبتعبير أدق، يمكن أن تحتوي على

كل الألوان الأيديولوجية. ويمكن أن تتخذ ألوانًا قومية تركية أو كردية، أو ليبرالية، أو ديمقراطية اجتماعية أو اشتراكية اعتمادًا على الموقف. لم تكن المجموعة منظمة داخل الدولة فقط. بالإضافة إلى ذلك، كانت منخرطة في جهود تنظيمية وتلاعبية مكثفة في الحياة المدنية. وكانت تتابع كل مجموعة أيديولوجية داخل المجتمع المدني تعدّها مهمة من حيث قوتها البشرية أو إمكاناتها المالية أو قيمة الأفكار التي تحملها، وإذا لزم الأمر، كانت تحاول التلاعب بها عن طريق التسلل إليها. ويشكل تاريخ وبنية التشكيل المسمّى: «المدنيون الشباب» حالة مثيرة للاهتمام للغاية في هذا الصدد.

> **ركزت جماعة الإنقلاب أنشطتها الاستخباراتية على المؤسسات العامة والأفراد الذين عدّتهم مهمّين وقد أنشأت مجموعة استخباراتية، وكان من الواجبات الطبيعية لمعظم أعضائها جمع المعلومات الاستخبارية**

وكانت هذه المجموعة أيضًا منظمة استخباراتية من ناحية أخرى، وتبوّأت مكانها في شبكة علاقات منظمات الاستخبارات العالمية. وبطبيعة الحال، كانوا قساة على أولئك الذين عدّوهم أضعف منهم. وكانو مطيعين للأقوى. وعلى الأرجح أنهم كانوا يعملون بالتعاون مع أجهزة استخبارات دول مثل الولايات المتحدة وألمانيا، ومن وقت لآخر، بناء على تعليماتها.

كانوا يستفيدون استفادة كاملة من مزايا المنظمات الاستخباراتية. وقد ركزت المجموعة أنشطتها الاستخباراتية على المؤسسات العامة والأفراد الذين عدّتهم مهمّين. وقد أنشأت مجموعة استخباراتية، وكان من الواجبات الطبيعية لمعظم أعضائها جمع المعلومات الاستخبارية. ويمكننا أن نفهم ذلك، على سبيل المثال، من حقيقة أنهم لم يشكلوا جميع الموظفين في المؤسسات العامة التي استولوا عليها، ولكن أولئك الذين عملوا في المناصب الرئيسة كانوا بشكل عام أعضاء في المجموعة.

وبسبب امتلاكها هوية منظمة استخباراتية فقد سمح ذلك للمجموعة بالعمل بطرق مروعة. على سبيل المثال، كانت هناك جرائم قتل ارتكبتها الجماعة أو ارتُكِبت بتشجيع وتوجيه منها. وكان المدّعون العامّون والقضاة الذين يتعاملون مع القضية أعضاء في المجموعة. وفي الوقت نفسه، كان المحامون من داخل المجموعة يتواصلون مع عائلة الضحية ويتولون القضية. بمعنى آخر، كانت القضية تسير على الأصعدة كافة، وكانت تحت سيطرة الجماعة بشكل كامل. على سبيل المثال، عندما ارتكبت الجماعة بعض الأعمال الإجرامية، فإن الآثار والعلامات التي خلفتها وراءها لم تكن تشير إليها نفسها، بل إلى جماعة أو خط آخر وربما معاد.

وباعتبارها منظمة استخباراتية، يمكن القول: إن منظمة غولن لم تكن تتعاون مع الولايات المتحدة وألمانيا فحسب، بل مع إسرائيل والموساد أيضًا. ويتجلى هذا في حقيقة أن الولايات المتحدة وألمانيا تأويان أعضاء منظمة فتح الله غولن وتحميهم بشكل خاص. وكما هو معروف، يقع المقر الرئيس لمنظمة غولن في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تقدم الولايات المتحدة قط إجابة مرضية على طلبات تسليم تركيا الملحة والموثقة. ويمكن قراءة ذلك على أنه إشارة إلى انزعاج الولايات المتحدة من حقيقة أن المجموعة قد انكشفت بالكامل، واتضح أنها استُخدِمت من قبلها. وبالمثل، تحتفظ ألمانيا بشخصيات مهمة وإجرامية في الجماعة، مثل عادل أوكسوز، تحت حماية خاصة في بلادها. وحقيقة أن الجماعة ترى أن إسرائيل على حق في جميع الصراعات الدولية التي هي جزء منها وتدافع عن الأطروحات الإسرائيلية تظهر علاقاتها الوثيقة مع هذا البلد. ويمكن قراءة كل ذلك دليلًا على أن منظمة غولن تعمل بالتعاون مع منظمات استخبارات أجنبية.

اليوم يسمّي الأتراك جماعة غولن باسم فَتّو FETO. وهو اختصار «لتنظيم غولن الإرهابي»، وهذه التسمية تجعل مهمتنا أسهل في مكافحة هذا المرض. ومع ذلك، فإن هذه التسمية لا تحدد المجموعة بشكل كامل. في الواقع، الجماعة هي بنية شمولية لا تتردد في استخدام الإرهاب أداة إذا لزم الأمر. ومن ناحية أخرى، فإن هذه التسمية تبدو غير صحية تمامًا؛ لأن هذه البنية متورطة فعلًا في الإرهاب وموجودة في أماكن أخرى مدنية. والسبب وراء صعوبة اكتشاف ذلك نسبيًّا لفترة طويلة هو أنه، على عكس حزب العمال الكردستاني، على سبيل المثال، فإن أعضاء منظمة فتح الله غولن موجودون داخل الدولة وفي مكاتب الدولة. كان هؤلاء الأشخاص يحملون ألقابًا رسمية، ويرتدون أحيانًا الزّي الرسمي. كل ما فعلوه بدا وكأنه نشاط للدولة. في الواقع، كانوا يعملون بما يتماشى مع مصالح وأهداف المنظمة. إنّهم تلقوا أوامرهم من أولئك الذين كانوا تابعين لهم داخل التنظيم، لا من رؤسائهم داخل التسلسل الهرمي للدولة. [2]

دروس من محاولة الانقلاب

من المفيد التأكيد مرارًا وتكرارًا أن منع محاولة انقلاب 15 تموز، والطريقة التي جرى بها منعها أمر مهم للغاية بالنسبة لتركيا والعالم أجمع، لدرجة أنه يمكن الآن تقسيم الانقلابات إلى قسمين: قبل 15 تموز، وبعد 15 تموز. والسبب الرئيس لذلك هو أن مثالًا رائعًا لمقاومة الانقلاب ومنعه حدث في تركيا ليلة 15–16 تموز 2016.

جرى منع محاولة انقلاب 15 تموز بفضل عدة عوامل عملت معًا، ودعم بعضُها بعضًا. وكان العامل الأهم بلا شكّ هو إرادة السلطة السياسية في مقاومة الانقلاب، وهذا لم

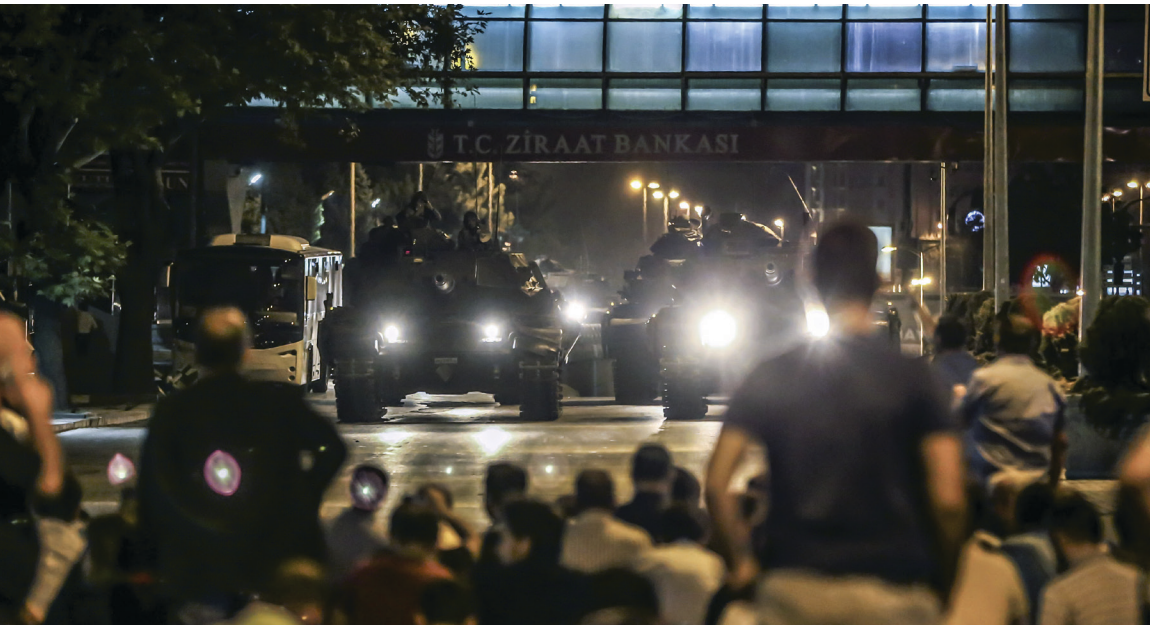

يحدث في الانقلابات السابقة. ففي الانقلابات السابقة، حقّق مدبرو الانقلاب أهدافهم بسهولة؛ لأنهم لم يواجهوا أي مقاومة سياسية وشعبية تقريبًا. وعندما واجه السياسيون التدخل العسكري، رفعوا القبعة –على حد تعبير ديميريل الشهير– واستسلموا للجنود الانقلابيين، بمعنى أنهم قبلوا مصيرهم. لكن هذا لم يحدث ليلة 15 تموز.

ظهرت المعارضة الأولى لحكومة أردوغان للتدخل العسكري في السياسة خلال الإعلان العسكري الذي نُشِر في 27 أبريل 2007. وفي ليل ذلك اليوم، نُشِر بيان على الموقع الإلكتروني لهيئة الأركان العامة، موقَّع من رئيس الأركان العامة، في محاولة لإعطاء تعليمات وتوجيهات للسياسيين. وأصدرت الحكومة بيانًا في اليوم التالي يعارض هذا الإعلان. وفي هذا الإعلان المضاد، جرى تذكير الجنود بأن رؤساءهم هم السياسيون، وأن واجبهم هو التعامل مع شؤونهم الخاصة، لا السياسة. لكن ذلك كان بمثابة نوع من حرب التصريحات المتبادلة، ولم يكن المرسَل إليه بالطبع منظمة فتح الله غولن، بل التجمع العسكري الكمالي. حتى ذلك الحين، كان هناك توقّع في المجتمع بأن التدخلات العسكرية ستأتي دائمًا من الجناح الكمالي. وفي واقع الأمر، كان إعلان 27 نيسان بمثابة جهد للتدخل العسكري على طول الخط الكمالي.

وفي 15 تموز، كان هناك هيكل آخر لم يكن معروفًا من قبل أنه شارك في التدخلات العسكرية. كانت محاولة الانقلاب من عمل منظمة فتح الله غولن. وظهر في الميدان

جنود ينتمون إلى منظمة فتح الله غولن، وأولئك الذين أقنعتهم المنظمة بطريقة أو بأخرى أو عقدوا شراكة معهم. وكان من الممكن أن يستخدموا الأسلحة الموكلة إليهم ضد السياسيين المنتخبين. ورأت السلطة السياسية في ذلك اعتداء ليس على نفسها فحسب، بل على الديمقراطية أيضًا، فاتجهت إلى الشعب، ودعته إلى مقاومة الانقلاب، واستدعت الجمهور إلى الشوارع والساحات والمطار، واستجاب الناس لهذا النداء، وخرج الملايين إلى الشوارع والميادين وأمام الثكنات، وفي كل مكان يوجد فيه جنود. وأصروا على البقاء في أماكنهم، رغم التهديدات المسلحة، وإطلاق النار أحيانًا، ورغم سقوط قتلى وجرحى. وقد حدث مثل هذه المقاومة أوّل مرة في تركيا.

أما العامل الثاني فهو أن الشعب استجاب لدعوة الحكومة بجماهير غفيرة. وعلى الرغم من رسائل البعض على وسائل التواصل الاجتماعي التي تنصح بالهدوء وحثّ الناس على البقاء في منازلهم ومن ثَمّ تسهيل مهمة مدبري الانقلاب- خرج الناس إلى الشوارع. كانت هنالك عدة أسباب لهذا؛ منها الغضب الذي تراكم لدى الناس ضد الانقلابات ومدبري الانقلابات منذ انقلاب عام 1960. [3]

على سبيل المثال، اشتكى الجمهور من عدم قدرته على منع الإطاحة بعدنان مندريس وشنقه بطريقة حقيرة. ولهذا السبب، شعر بندم شديد، وعاش، إلى حد ما، شعورًا بالذنب. وفي الواقع فإن الأشخاص الذين خرجوا إلى الساحات قالوا: إن حادثة مندرس لن يُسمَح بتكرارها وحملوا اللافتات. أما العامل الثاني فكان الاعتقاد بأن السلطة السياسية التي وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات إذا أُريد لها أن تذهب فإنه يجب أن تُجرَى الانتخابات مرة أخرى. لذلك، عدّ هذا الهجوم ليس ضد الحكومة فقط، بل ضد الديمقراطية بأكملها والشعب نفسه أيضًا؛ لهذا السبب لم يتردد الناس في الخروج إلى الميادين.

كانت هذه هي العوامل الرئيسة التي كانت فعالة في منع الانقلاب، وقد أدى الجمع بين هذه العوامل إلى منع الانقلاب. ولو أن أحد هذه العوامل الرئيسة كان مفقودًا، فمن المرجح أن مواجهة الانقلاب كانت ستُخفِق. على سبيل المثال، إذا اختفت السلطة السياسية، فسيُحرَم الناس من التوجيه السياسي ومن سلطة عليا تحميهم. وهذا من شأنه أن يحوّل القتال في الحقول إلى قتال أعمى، ويحول البيئة في النهاية إلى الفوضى. وهذا سيفيد بالطبع مدبري الانقلاب. وإذا لم يستجب الشعب لنداءات الحكومة، فسيؤدي ذلك إلى ترك الحكومة وحدها تحت رحمة الانقلابيين. في واقع الأمر، كان مدبرو الانقلاب غاضبين بشكل خاص؛ بسبب نزول الناس إلى الشوارع، ممّا أدى إلى تعليقات مفادها

أن الناس أغبياء ولا يعرفون ماذا يفعلون، وهو ما يشبه الموقف الكمالي النموذجي. وبالمثل، كانت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للمعارضين المتشددين الذين يريدون رحيل الحكومة بأي وسيلة ضرورية، مليئة بالرسائل التي تعكس خيبة أملهم واستياءهم وغضبهم تجاه الجمهور.

وقد دُعمت هذه العوامل الرئيسة أيضًا ببعض العوامل الجانبية. وكانت القضية المهمّة هي مقاومة الشرطة. وقد أنتج هذا نتيجة مختلفة تمامًا عن الانقلابات السابقة؛ إذ واجهت قوتان مسلحتان رسميتان بعضهما بعضًا، وكانت الشرعية في جانب الشرطة، وليس في جانب مدبري الانقلاب. والعامل الآخر هو أن معظم وسائل الإعلام كانت في المكان الصحيح؛ أي أنها اتخذت موقفًا مناهضًا للانقلاب. وكان من المستحيل تقريبًا السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، التي أصبحت أكثر تعددية ولامركزية بشكل متزايد في عصر الإنترنت. وكان هذا عاملًا فعالًا في صدّ مدبري الانقلاب. وبينما تابع الناس محاولة الانقلاب عبر البث المباشر أول مرة، أُتيحت الفرصة لمعارضي الانقلاب للوصول إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون. والعامل الآخر هو أن بعض الضباط قاوموا بشكل نشط مدبري الانقلاب. وقد اتخذت المقاومة النشطة في بعض الأحيان شكل صراع مسلح مفتوح مع مدبري الانقلاب. ومن ناحية أخرى، حدثت المقاومة السلبية من خلال منع القوات العسكرية التي أراد مدبرو الانقلاب تعبئتها من التحرك. وأخيرًا، كان قرار القضاء باعتقال مدبري الانقلاب واحتجازهم، في خطوة غير عادية ومبكرة- فعالًا أيضًا في منع الانقلاب. وكان هذا هو الأول من نوعه بالنسبة لتركيا، حيث ظل القضاء عمومًا صامتًا في مواجهة الانقلابات والتدخلات العسكرية، وأظهر الولاء لمدبري الانقلاب بعد كل انقلاب سابق تقريبًا.

إن أداء تركيا في منع محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز مثير للإعجاب حقًّا. ويمكن اتباع ذلك نموذجًا في مختلف دول العالم لغرض منع الانقلابات. ربما يمكن الوقاية من الانقلابات المفاجئة بالطريقة نفسها. وقد كانت آخر مرة حدثت فيها محاولة انقلاب في بوليفيا، إحدى دول أمريكا اللاتينية، في 27 يونيو 2024 حيث خرجت مجموعة من الجنود إلى الشوارع بأسلحتهم وحاولت استهداف السياسيين. وردًّا على ذلك، دعا الرئيس المنتخب الناس إلى النزول للشوارع ومقاومة الانقلاب. وبناء على النداء نزل الناس إلى الشوارع وأخفق مدبرو الانقلاب. وكان على الجنود العودة إلى ثكناتهم. وجرى اعتقال الجنرال المتقاعد الذي قاد الانقلاب وبعض الضباط في الخدمة الفعلية. وكانت المقاومة في بوليفيا بمثابة تكرار للمقاومة ضد محاولة الانقلاب في 15 تموز في تركيا.

الشرعية الديمقراطية والانقلابات

إن الديمقراطية ليست نظامًا مثاليًّا، ولكنها أفضل من بقية البدائل. وسر ذلك يكمن في توحيدها، إلى حد ما، مع الفكر الليبرالي. تهتم الليبرالية بالحقوق والحريات الأساسية وتصرّ على حمايتها. أما الديمقراطية، من ناحية أخرى، فهي تقوم على أسلوب فريد ومميز في تعيين الحكام. هذا هو الاختيار الحر. ومن المنسجم مع المبادئ والقيم الليبرالية أن تكون الانتخابات تعددية، ومن يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الذي يحكم البلاد. وفي واقع الأمر، فإن الاسم الكامل والصحيح للديمقراطيات المعاصرة هو «الديمقراطية الليبرالية». إن سحب كلمة الليبرالية، أو بتعبير أدق، الأفكار والقيم التي تضيفها الليبرالية إليها- يؤدي حتمًا إلى الابتعاد عن الديمقراطية. وبإلهامها من الفكر الليبرالي، تتفوق الديمقراطية على البدائل القائمة من حيث حماية حقوق الإنسان والحد من نطاق الدولة. وهذا لا يعني بالطبع أنه لا توجد مشكلات في الديمقراطية، ولكن الديمقراطية من بين البدائل المتاحة، هي النظام الذي يشكل ويمثل الأفضل.

إن الأحزاب السياسية والقادة الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق الانتخابات بعيدون عن الكمال. أولًا وقبل كل شيء، يتمتع جميع القادة السياسيين بطموح كبير ورغبة وتصميم هائلين. فمن ناحية، هذه الأمور ضرورية لتكون قائدًا، ومن ناحية أخرى، فإنها تشكل خطرًا كبيرًا على القادة. ثانيًا، يعتقد الساسة عمومًا أنهم يعرفون ما هو الأفضل للبلاد. ثالثًا، يرى كل من القادة والجماهير العريضة أن سلطة الدولة كافية لكل شيء أو لكل شيء تقريبًا. ولهذا السبب، يواجه السياسيون، وبخاصة من هم في السلطة، مطالب متزايدة وغير محدودة. علاوة على ذلك، فإن مشكلة تضارب المطالب الاجتماعية موجودة دائمًا. وبسبب كل هذه العوامل، من الممكن، بل ومن المحتّم في بعض الأحيان، أن يوقّع السياسيون سياسات خاطئة بقصد أو عن غير قصد.

السياسيون هم أيضًا بشر، ومثل أي إنسان، لديهم القدرة على فعل الصواب أو الخطأ، الخير أو الشر. ومع ذلك، تتم محاسبة السياسيين من خلال الانتخابات، لا من خلال الانقلابات. ولذلك فإن إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتنافسية أمر في غاية الأهمية. بمعنى آخر، لا يمكن للديمقراطية أن توجد بدون صناديق الاقتراع، ولا يمكن أن توجد بدون احترام نتائج صناديق الاقتراع. إن القاعدة الأساسية للديمقراطية هي أن الحكومة التي تصل إلى السلطة في بلد ما عن طريق الانتخابات يتم إزالتها عن طريق الانتخابات في الظروف العادية. وما دام ذلك ممكنًا، أي ما دامت الحكومة تقبل بالخروج بانتخابات كما تقبل بالفوز عبر الانتخابات، فمن الخطأ اللجوء إلى التهديد أو الاستخدام المباشر للسلاح ضدها؛ لأن البندقية لا تستهدف الحكومة فحسب، بل تستهدف الديمقراطية وتفضيلات الشعب أيضًا.

إن حقيقة أن الانقلاب جرى منعه من قبل الشعب وبدون استخدام السلاح ضدهم يكشف عن موقف مثير للاهتمام يحتاج إلى تفسير. إذ واجهت وحداتِ الجيش المدججة بالسلاح جماهيرُ من الناس الذين ليس لديهم أسلحة أو أنهم أضعفَ بما لا يُقاس من حيث التسلح؛ بمعنى أن هناك جانبًا مسلحًا وآخرَ غير مسلح. وفي النهاية، لم ينتصر الجانب الجناح المسلح، بل انتصر الجناح غير المسلح! كيف حدث ذلك وما الأسباب التي قد تؤدي إلى مثل هذه النتيجة؟

السبب الأهم يتعلق بالشرعية. إن الحكومة التي تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات تكتسب أيضًا شرعية كبيرة من خلال حصولها على موافقة الشعب. وهذا الوضع يجعل الحكومة تقف في مواجهة القوات المسلحة. وهذه الشرعية –ولو كانت بنيّة رسمية– تحوّل الجيوش الانقلابية إلى عصابات مسلحة. وبطبيعة الحال، تنتصر القوة الشرعية في المعركة بين قوة شرعية وقوة غير شرعية.

والسبب الآخر هو أن الهجوم على الحكومة كان موجهًا ضد الشعب بأكمله. بمعنى ما، ادّعى مدبرو الانقلاب أن الشعب اتّخذ خيارًا سياسيًّا خاطئًا، وعارضوا نتيجة هذا الاختيار. هذه مشكلة خطيرة. وبطبيعة الحال، فإن الناس ليسوا مجموعة متجانسة، لها معتقدات وقيم وتفضيلات واحدة، بل من الطبيعي أن يكون لديهم بنية متعددة. ولهذا السبب، قد يكون هناك من بين الجماهير من يؤيد الانقلاب، لكن مع كل النتائج الممكنة والمحتملة، فمن المتوقع والمطلوب منهم أيضًا أن يعارضوا الانقلاب؛ لأن موقفهم الداعم يمنح الفرق

السياسية التي ستصل إلى السلطة بدعمهم الحق والأساس لمواجهة انقلابات مماثلة في المستقبل. وبعبارة أخرى، إن أولئك الذين يدعمون الانقلاب يطلقون في الواقع النار على أقدامهم. ولذلك فإن دعم الانقلاب يعني، بطريقة ما، تمهيد الطريق لكل الانقلابات.

السبب الثالث هو أنه لم تكن هناك حكومة عسكرية ناجحة في أي بلد تقريبًا. يمكن للانقلاب العسكري أن يزيل الحكومة من منصبها، وهناك الكثير من الأمثلة على هذا، ولكن من المستحيل أن تتحسّن أي دولة في ظل الحكم العسكري. على الأغلب سوف تسوء الأمور، والناس في البلدان التي شهدت انقلابات (على سبيل المثال، تركيا) يعرفون ذلك جيدًا. ويرتبط هذا الوضع –إلى حد ما على الأقل– بالتكوين المهني للجنود. ومن الصعب للغاية –إن لم يكن من المستحيل– على الأشخاص الذين يرون العالم من حيث الأسلحة وفي ظل الأسلحة أن يفهموا بشكل كامل حقائق الحياة الاجتماعية، وينفذوا السياسات وفقًا لذلك.[4]

خاتمة: مكسب دائم للديمقراطية

إن شعب تركيا، الذي قام بمقاومة فريدة في 15 تموز، أظهر مثالًا رائعًا لكيفية منع الانقلابات. ولأول مرة في تاريخنا، جرى إحباط محاولة انقلاب بفضل مقاومة الشعب غير المسلحة. والحقيقة التي لا شك فيها أن ذلك سيحدث تغييرًا في تدفق وظهور الانقلابات.

ومن الآن فصاعدا، سيكون مدبرو الانقلاب المحتملون في تركيا أكثر ترددًا في محاولة الانقلاب. ولن يتمكنوا أبدًا من تجاهل إمكانية مقاومة الشعب، وهذا الواقع سيشجّع أيضًا السياسيين الذين يتعاملون مع محاولات الانقلاب، ويحثّهم على مقاومة الانقلابات، فضلًا عن ذلك فإن أساليب منع الانقلابات التي أظهرتها تركيا سوف تُستخدَم في مختلف أنحاء العالم، كما حدث مؤخرًا في بوليفيا. باختصار: كسبت الديمقراطية التركية والديمقراطية بشكل عام الكثير من إخفاق محاولة انقلاب 15 تموز.

الهوامش والمراجع

1. رمضان يلدرم، تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية، سيتا، 2017، ص 37-45.
2. مرت حسين آك غون، جم دوران أوزون، تنظيم غولن الإرهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز في لوائح الاتهام، رؤية تركية، السنة 5 العدد 3.
3. نبي ميش، التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا، رؤية تركية، السنة 5 العدد 3.
4. جم دوران أوزون محاكمات 15 تموز في عامها الرابع، رؤية تركية، السنة 9 العدد 4.